هياكل التمويل الأصغر الجواري والتنمية الإقليمية:

مدخل لتحريك الأقاليم الريفية المغاربية

أ.د. رحيم حسين

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر

rahim_hocine@yahoo.fr

« Il n'y a pas de territoire sans avenir,il n'y a que des territoires sans projet »

Raymond Lacombe

الملخص:

الجوارية هي نظام متكامل مجسد في شبكة من الهياكل المختلفة الطبيعة والأهداف: هياكل اقتصادية، هياكل اجتماعية وثقافية،.. وتعد هياكل التمويل الأصغر أحد أهم هذه الأنماط، باعتبارها تمثل آليات أساسية لتيسير الوصول إلى مصادر تمويل المشروعات الصغرى وتنشيط الاستثمار المحلي، بما في ذلك الحرف والورشات المنزلية. فما أهمية مثل هذه الهياكل التمويلية في تحريك الأقاليم الريفية؟

كلمات أساسية: الجوارية، التمويل الأصغر، الأقاليم الريفية، الدول المغاربية.

Résumé :

Structures de microfinance de proximité et développement territorial
Approche pour dynamiser les territoires ruraux maghrébins

La proximité est un système complexe concrétisé par un réseau de structures bien diversifiées, tant en termes de nature qu'en termes d'objectifs : structures économiques, structures socioculturelles, .. Les structures de microfinance se considèrent comme l'un des types les plus important de cette proximité, elles offrent un accès plus facile aux sources de financement et, en conséquence, poussent l'investissement local dont la petite industrie, l'artisanat et les ateliers domestiques de femmes et des hommes. Dans ce contexte : Quelle est l'importance de telles structures dans la dynamisation des territoires ruraux ?

Mots clés : proximité, microfinance, territoires ruraux, pays maghrébins.

مقدمة:

تمثل الجوارية أحد المتجهات الأساسية للتنمية الإقليمية، تتجسد من خلال إقامة هياكل محلية متنوعة الأنماط والأهداف، حيث إنها تقوم على فكرة الاقتراب الجغرافي من المجتمعات المحلية، وذلك بغرض تحقيق العدالة في توزيع الفرص من ناحية، وإدماج هذه المجتمعات في مسار التنمية وخلق الظروف المناسبة لديناميكية الأقاليم من ناحية ثانية.

ثمة هياكل جوارية عديدة ذات طابع اقتصادي، تندرج ضمن ما يعرف بالاقتصاد الجواري، غير أننا سنركز في هذا البحث على تلك المتعلقة بالتمويل، وعلى وجه التحديد مؤسسات التمويل الأصغر. كما إن اهتمامنا سينصب على الأقاليم الريفية بالبلدان المغاربية (مع التركيز على حالتي الجزائر والمغرب)، التي ظل أهاليها، ولو بمستويات مختلفة، يعانون من شتى أشكال الفقر والتهميش والحرمان، وهو ما يدل عنه عديد المؤشرات، على غرار معدل البطالة، معدل الفقر ومؤشرات التنمية البشرية (التعليم والصحة ومستوى المعيشة).

تنبع أهمية مؤسسات التمويل الأصغر الجوارية من كونها تعد أهم الآليات الداعمة للاستثمار المحلي. فلئن كانت المداخل القاعدية لتنمية المناطق الريفية، على غرار مدخل البنى التحتية، الصحة والتعليم، إدماج المرأة الريفية وغيرها تمثل بالفعل منطلقا هاما وضروريا، إلا أنها تبقى غير كافية ما لم تعزز بتوجه حقيقي نحو دعم الاستثمارات بهذه المناطق وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بشروط مناسبة وميسرة، ولاسيما منها تلك الاستثمارات الصغرى والصغيرة، بما في ذلك الحرف والصناعات الصغيرة والورش المنزلية، وهي الغالبة في تلك المناطق.

وعلى مستوى البلدان المغاربية (نأخذ في الاعتبار الجزائر والمغرب) فقد ظلت القروض المصغرة هي المجسد للتمويل الأصغر، كما إن الانتشار الجغرافي لمؤسسات القرض التقليدية هو المعتمد لتحقيق الجوارية التمويلية، مع ما يسجل من نقص في استفادة الأقاليم الريفية من هذا التمويل وهذه الجوارية، ولذلك تبرز أهمية فتح أفق هذا النمط من التمويل، وخاصة بالنسبة للريفيين.

يمكن صياغة مشكلة هذاالبحث في التساؤل الآتي: كيف يمكن جعل هياكل التمويل الأصغر مدخلا فعالا لخلق الحركية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الريفية المغاربية؟

يهدف هذا المقترح إلى إبراز دور نظام التمويل الأصغر باعتباره أحد المداخل الهامة في خلق ديناميكية مستمرة بالأقاليم الريفية، وسنحاول في هذا الإطار البحث في سبل توسيع نطاق هذا التمويل، إن من حيث الأساليب والآليات، أو من حيث مجالات التدخل، مع تقديم مقترحمصرف المضاربة الريفي الأصغر كآلية للتمويل الأصغر المباشر.

ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:

- الريف المغاربي: ريف على هامش التنمية
- نظام التمويل الأصغر والاستثمار الريفي: أبعاد التوافق ومجالات التدخل
- واقع التمويل الأصغر في الجزائر والمغرب من منظور التوزيع الإقليمي
- اقتراح آلية للتمويل الجواري الريفي قائمة التمويل الأصغر المباشر: مؤسسات المضاربة المحلية

1-الريف المغاربي: ريف على هامش التنمية

يشكل الفضاء الريفي المغاربي نحو 80% من المساحة الإجمالية للبلدان المغاربية الخمسة (5,78 مليون كلم^2)، يسكنه نحو نصف إجمالي السكان (البالغ 89,5 مليون نسمة: منتصف 2012). ولو ركزنا فقط على الجزائر والمغرب فتشير البيانات إلى أن البلديات الريفية في الجزائر تشكل 63,5%من المساحة الإجمالية (979 من أصل 1541) ويسكنها نحو 40% من مجموع السكان، وتشكل البلديات الريفية في المغرب 85,3% (1282 من أصل 1503 بلدية)، ويمثل سكان الأرياف نسبة 47,75% من إجمالي السكان. ويجدر التنبيه في هذا الصدد أن نسبة معتبرة حتى من سكان المدن هم من أصول ريفية اضطرت للنزوح بسبب ضيق ظروف المعاش في الأرياف (البنى التحتية، العمل، التمدرس والتكوين، الصحة، ..) وصعوبة وصولهم إلى فرص التنمية.

تعاني الأقاليم الريفية المغاربية في عمومها، ولو بدرجات متباينة نسبيا، من تهميش صارخ جعل من سكانها على هامش جهود التنمية، على الرغم من سياسات التنمية الريفية المعلنة من قبل الحكومات المتعاقبة لهذه الدول، مما ترك الريفيين يرزخون تحت وطأة الفقر والحرمان، وفرض عليهم خيار الانتقال القسري إلى المناطق الحضرية، وهو ما أدى إلى اختلال على مستوى التوزيع الديموغرافي والتنمية الإقليمية، حيث نجد تزايدا مطّردا لنسبة سكان المدن، إلى حد الاكتظاظ، على حساب تهجير

الأرياف. وبغرض تقديم صورة عن تطور عدد الريفيين، والمستغلين منهم في الزراعة، في كل من المغرب والجزائر نقدم الجدول التالي:

جدول 1: تطور السكان الريفيين والزراعيين في الجزائر والمغرب

	1970	1980	1990	2000	2009	2010	2011
الجزائر							
إجمالي السكان	13339	18811	25299	30534	34950	35468	35980
السكان الريفيين	8316	10620	12122	12271	11920	11883	11840
السكان الزراعيين	-	6654	6749	7376	7416	7407	7383
السكان الريفيين%	0.62	0.56	0.47	0.40	0.34	0.33	0.32
السكان الزراعيين%	-	0.62	0.55	0.60	0.62	0.62	0.62
المغرب							
إجمالي السكان	15310	19567	24781	28793	31636	31410	32273
السكان الريفيين	10032	11503	12789	13436	13410	13343	13281
السكان الزراعيين	-	10466	10408	9696	8394	8260	8129
السكان الريفيين%	0.65	0.58	0.51	0.46	0.42	0.42	0.41
السكان الزراعيين%	-	0.90	0.81	0.72	0.62	0.61	0.61

المصدر: استنادا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

يمثل كل من مؤشر معدل البطالة ومؤشر الفقر الإنساني[1] ومؤشر التنمية البشرية أبرز المؤشرات الدالة عن مستوى الفقر وعدالة التنمية. ومن الجدير بالإشارة أن ظاهرة الفقر ظلت لصيقة بالدول النامية عموما، وبالمناطق الريفية فيها على وجه الخصوص، حتى إن مكافحة "الفقر الريفي" أضحت عنوانا للبرامج التنموية الدولية والإقليمية والمحلية، واحتلت مكان الصدارة ضمن الهدف الأول للألفية (تخفيض معدل الفقر إلى ما دون 15% في أفق 2015).

وفي ما يلي بعض المؤشرات الدالة الخاصة بالدول المغاربية:

	عدد السكان 2011 (مليون)	إجمالي الناتج المحلي 2011 (مليار دولار)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام		معدل البطالة (%)		معدل الفقر(*) (%)
			2010	2011	2010	2011	2009-2010
الجزائر	35.98	188.7	3	2	10	9.8	22,6
المغرب	32.27	100.2	4	5	9.1	9.2	9
تونس	10.67	45.86	3	2-	13	18.9	3,8
ليبيا	6.423	62.36	-	-	19.5	-	-
موريتانيا	3.542	4.076	5	5	31.2	32.5	46,3

المصدر: استنادا إلى: – قاعدة بيانات البنك الدولي؛ البنك الإفريقي للتنمية؛ – الهيئات الإحصائية القطرية

(*) Données issues du rapport de la Commission économique pour l'Afrique, « Progrès de mise en œuvre du développement durable en Afrique du Nord », Mai 2012 ; www.uneca.org/sites/.../rio20-fr_22-review-report-afrique-nord.pdf

يدل "معدل الفقر" عن عدد السكان الذين يعيشون دون عتبة محددة. ونميز هنا بين عتبة الفقر المطلق وعتبة الفقر النسبي، حيث في العتبة الأولى يتم تحديد حد أدنى للدخل يعتبر الفرد الذي يحصل على أقل منه فقيرا، كتحديد 1 دولار للفرد ولليوم الذي وضعه البنك الدولي في 1995، أو تحديد 1,5 دولار لليوم وللفرد، أما في حال العتبة الثانية، أي عتبة الفقر النسبي، فيتم تحديد نسبة من متوسط الدخول في فترة ما وفي مجتمع ما، كنسبة 50% (فرنسا) أو 60% (الاتحاد الأوربي) من متوسط الدخل. والميزة الأساسية في هذا المؤشر تكمن في سهولة القياس وتحديد المستهدفين من مختلف البرامج الاجتماعية.

لقد أفضت الجهود المبذولة في كل من الجزائر والمغرب وتونس في إطار استئصال الفقرإلى تحسن عام وفق مؤشر الفقر الإنساني (HPI)، والمتضمن مؤشرات عدة كمعدل الوفيات، التعليم، الصحة، نسبة الربط بشبكة المياه والكهرباء والوصول إلى الخدمات المالية

وغيرها، غير أن هذا التحسن يبقى دون مستوى التعميم، إذ أن الكثير من الأرياف ما تزال شبه نائية ومعزولة. فإذا كان معدل الفقر في هذه البلدان هو في حدود 15%، فإن معظم هؤلاء الفقراء متواجدون بالمناطق الريفية. وفيما يلي تطور كل من مؤشر الناتج الوطني للفرد، مؤشر الفقر الإنساني ومؤشر التنمية البشرية بالبلدان المغاربية خلال الفترة 1995-2011:

جدول 2: مؤشر التنمية البشرية في البلدان المغاربية

	الناتج الوطني الخام للفرد ($ و.م)			مؤشر الفقر الإنساني % (HPI-1)			مؤشر التنمية البشرية (IHD على 187 دولة)			قيمة م.ت.ب IHD (بين 0 و1)	
	1995	2005	2010	1995	1998	2007	1998	2005	2011	2005	2011
الجزائر	**1580**	**2720**	**4450**	**27.1**	**24.8**	**17.5**	**107**	**84**	**96**	**0.667**	**0.698**
المغرب	**1090**	**1960**	**2850**	**40.2**	**38.4**	**31.1**	**124**	**114**	**130**	**0.552**	**0.582**
تونس	1830	3200	4160	23.3	21.9	15.6	101	85	94	0.667	0.698
ليبيا	-	6460	-	17.4	15.3	13.4	72	54	64	0.741	0.760
موريتانيا	610	590	1030	45.9	49.7	36.2	147	135	159	0.432	0.453

Source : extrait du « indicateurs sur le genre, la pauvreté et l'environnement sur les pays africains », Banque africaine de développement, 2012, p58

2- نظام التمويل الأصغر والاستثمار الريفي: أبعاد التوافق ومجالات التدخل

2-1- المالية الجزئية والتمويل الأصغر:

يشمل مدلول المالية الجزئية (La Microfinance)، أو المالية الصغرى، كل ما يتعلق بمالية صغار المستثمرين، ابتداء من الادخار الأصغر إلى التمويل الأصغر والتأمين الأصغر وتحويل الأموال. غير أنه كثيرا ما يترجم هذا المفهوم (La Microfinance) بالتمويل الأصغر، باعتباره العنصر الأساس والمستهدف أصلا من قيام هذه المالية. فالتمويل هو الأساس في توليد الدخل، ومن ثم الادخار والحاجة إلى التأمين وإجراء المبادلات والتحويلات المالية.

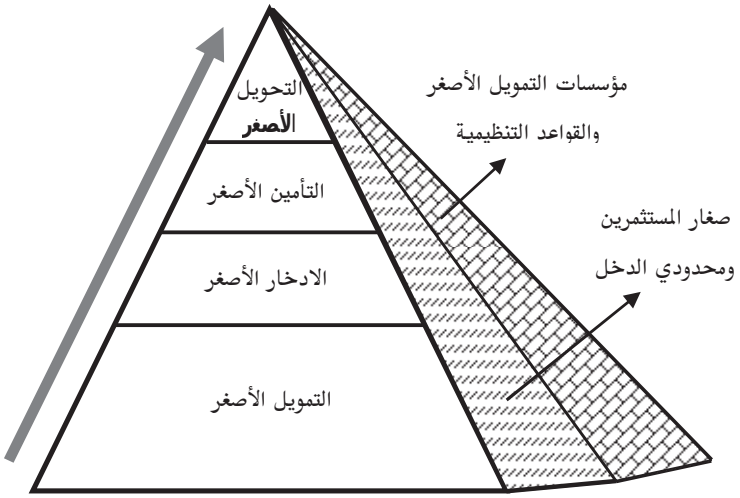

شكل 1: مكونات المالية الجزئية

تحتل الجوارية التمويلية مركز الصدارة ضمن المالية الجزئية، وهي تتجسد في مجموعة مؤسسات التمويل الأصغر المباشر وغير المباشر. ومع إن القروض المصغرة تكاد تحل محل التمويل الأصغر في أدبيات المالية الجزئية، إلا أنه لا ينبغي إغفال أهمية ودور مؤسسات التمويل المباشر، التي تعد في الحقيقة الأكثر ملاءمة وفعالية بالنسبة لصغار المستثمرين.

يتعلق التمويل الأصغر بتقديم مبالغ صغرى أو متناهية الصغر، قد تصل في مستواها الأدنى إلى 100 دولار أو حتى إلى 50 دولار، وهي موجهة لتمويل مشاريع استثمارية صغيرة الحجم، زراعية أو صناعية أو حرفية، ومن أمثلة ذلك شراء البذور بالنسبة للفلاح، أو شراء معدات ورشة حرفية أو شراء آلة خياطة لورشة منزلية.

هناك مجموعتان من صيغ التمويل الأصغر: صيغ التمويل المباشر وصيغ التمويل غير المباشر، وهو ما يبينه الشكل رقم2.

ومن أجل تحقيق جوارية تمويلية فعالة يتعين تشجيع وتعزيز تواجد مؤسسات التمويل بمختلف أنماطها، القائمة منها على الوساطة المالية (التمويل غير المباشر) والمعتمدة على مواردها الذاتية (التمويل المباشر)، وهو يتيح توسيع نطاق البدائل التمويلية، وبالتالي توسيع نطاق الاختيار بالنسبة لصغار المستمرين.

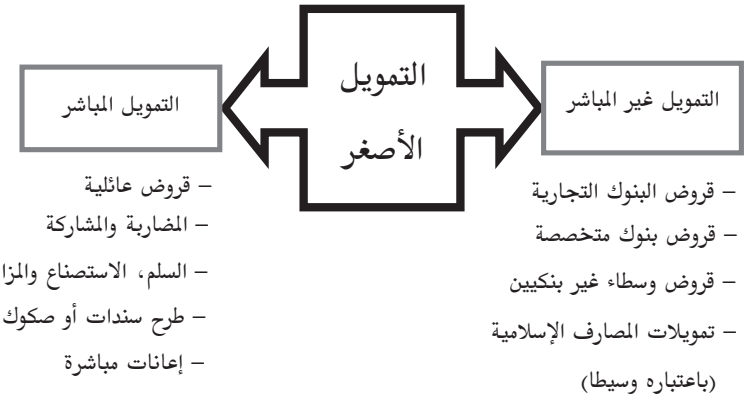

شكل 2: أنماط التمويل الأصغر

2-2- المالية الجزئية والجوارية:

تمثل الجوارية أحد المتجهات الأساسية للتنمية الإقليمية، تتجسد من خلال إقامة هياكل محلية متنوعة الأنماط والأهداف، حيث إنها تقوم على فكرة الاقتراب الجغرافي من المجتمعات المحلية (الجوارية الجغرافية)، وذلك بغرض تحقيق العدالة في توزيع الفرص من ناحية، وإدماج هذه المجتمعات في مسار التنمية وخلق الظروف المناسبة لديناميكية الأقاليم من ناحية ثانية.

ثمة مبررات عديدة تستدعي اهتماما أكبر بالجوارية على مستوى المناطق الريفية أبرزها:

- البعد الجغرافي والعزلة التي تميز في العادة المناطق الريفية؛
- الانتشار الواسع للفقر بهذه المناطق (الفقر الريفي) وضآلة فرص العمل؛
- هشاشة المرافق العامة وصعوبة الوصول إلى مختلف الخدمات الأساسية، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية؛
- تنامي ظاهرة النزوح الريفي بما لها من آثار اختلالية على كافة الصعد.
- الحاجة الملحة للخدمات المالية، إن بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمؤسسات. غير أنه في البلدان النامية عموما حوالي 80% من السكان في المتوسط، وأحيانا 100% بالنسبة للمناطق الريفية، لا يجدون استجابة من قبل البنوك التجارية[2].

تتضمن الجوارية الاقتصادية مختلف الهياكل الاقتصادية التي من شأنها تحقيق التقارب المادي ما بين المتعاملين، تخفيض تكلفة المبادلات ورفع عناء التنقلات، وهي تشمل مختلف الهياكل الاقتصادية والمالية على غرار مؤسسات الإنتاج والتمويل، مراكز تجارية وأسواق جوارية، دور الصناعات والحرف التقليدية، مؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي، الخ. فهي بذلك تدل عن شبكة من الهياكل المتكاملة.

تتجلى أهمية المالية الجزئية أكثر بالنسبة للريفيين، فأكثر الأنشطة في المناطق الريفية تتم دون ارتباط بصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد، مما يبرز الحاجة الملحة لمؤسسات الادخار المحلية، كما إن المعاملات الاقتصادية، كشراء المواد الأولية والتجهيزات، غالبا ما يتطلب تقديم شيكات أو إجراء تحويلات مالية، وكذلك الأمر عند تسويق المحاصيل أو المنتجات، وهو ما يستدعي مؤسسات مالية جوارية.

يشكل نظام المالية الجزئية (الصغرى) أهم مداخل تجسيد الجوارية الاقتصادية، حيث إنه المنطلق لتحريك الاستثمار المحلي وبعث المقاولاتية ودعم التشغيل الذاتي. فدعم الاستثمار المحلي يمثل في الواقع المدخل الاقتصادي العملي لمكافحة البطالة وكسر الحلقة المفرغة للفقر على مستوى الأرياف. غير أن الحكومات غالبا ما تنتهج المعالجة الاجتماعية لمكافحة البطالة والفقر، بدلا من المعالجة الاقتصادية، وكثيرا ما تغلّب هدف الاستقرار الاجتماعي على حساب الرشادة الاقتصادية.

2-3- التمويل الأصغر والاستثمار الريفي:

يعد بروز نظام التمويل الأصغر وانتشاره السريع مرافقا للتوجه العالمي نحو مكافحة الفقر. فلطالما قدم التمويل الأصغر على أنه أسلوبا قاعديا في مكافحة الفقر، لاسيما في ظل النتائج السلبية المتولدة عن اتجاهات العولمة، التي عمقت من شرخ الفارق الطبقي ما بين الأغنياء والفقراء، من خلال تعزيزها لمكانة الاقتصاد الرأسمالي على حساب الاقتصاد الاجتماعي من ناحية، وتقوية المركز المالي لكبار المستثمرين، المتواجدين عادة في المدن الكبرى، على حساب صغار المستثمرين، لاسيما منهم الريفيين.

وإذا كان المنطق يقضي بأن ينصب اهتمام السلطات العمومية ودعمها للتمويل الأصغر على مستوى المناطق الريفية، وباعتبار تركز الفقراء والبطالين فيها، مع ما يعانيه أهاليها من صعوبات الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية، فإن الواقع المغاربي يدلنا عن لامبالاة بهذا الاعتبار، حيث ظل الحضريين الأكثر استفادة من هذا النمط من التمويل.

حسب إحدى الدراسات لمقياس المالية الجزئية 2010 بلغ حجم محفظة القروض المصغرة على المستوى العالمي 53.3 مليار يورو، 70% من إجمالي المستفيدين من هذه القروض (البالغ ما يناهز 150 مليون شخص) هم من مناطق ريفية. غير أن التوزيع الإقليمي لتطور هذه القروض يشير إلى ان حصة إفريقيا منها لم تتعدى 7%، مقابل 33% لأمريكا اللاتينية و34% لآسيا الشرقية، كما إن عدد المقترضين فيها لم يتجاوز 5% من مجموع المقترضين[3]. وينم ذلك في الواقع عن حقيقتين: نقص فعالية سياسة التمويل الأصغر من ناحية، وضعف مستوى المصرفية بهذه البلدان من ناحية ثانية.

هناك مجالات عدة يمكن أن يوجه إليها التمويل الأصغر بالمناطق الريفية، وهي مجالات الاستثمار الريفي الأساسية، والتي من أبرزها ما يلي:

- الأنشطة الفلاحية: وهي الأنشطة الأكثر انتشارا في الأرياف، وتتضمن زراعة الحبوب والخضر، الأشجار المثمرة، تربية المواشي وتربية النحل وغيرها.
- الحرف والصناعات التقليدية المنزلية، وتشمل تلك الأنشطة التي تتم على مستوى المنازل، كالنسيج والخياطة وصناعة الأواني الطينية والفخارية.
- المؤسسات الصغيرة الحجم (TPE) ذات الطابع الحرفي أو الخدمي أو الصناعي، وهي في الغالب تكون في شكل مؤسسات عائلية، تعتمد أساسا على كثافة اليد العاملة، ومن ضمنها ورشات الحدادة والنجارة وتصليح العتاد الفلاحي، مؤسسات الخدمات كالنقل والإطعام والتجارة وغيرها، كما نجد أيضا بعض الصناعات الصغيرة، بعضها يتم في إطار المناولة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن.
- المؤسسات المتوسطة الحجم ذات الطابع الصناعي والخدمي، ومن ضمنها المؤسسات الصناعية، الحمامات، الفنادق والمؤسسات السياحية.

انطلاقا من مجالات التدخل هذه يمكن تشجيع إقامة مؤسسات جوارية للتمويل الأصغر. ووفقا لهذا المدخل نتحدث عن مؤسسات تمويل جوارية متخصصة: قطاع الفلاحة، قطاع الصناعات والحرف التقليدية، قطاع الخدمات، الخ. ومثل هذه المؤسسات تتوافق وطبيعة الأنشطة الريفية ذات الاستثمارات الصغيرة الحجم.

وفي الواقع يمكن اعتبار اتجاهين للتوجه نحو بنوك ومؤسسات تمويل جوارية متخصصة: تخصص على أساس النشاط وتخصص على أساس أسلوب التمويل. وفي كلا الحالتين يمكن أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر قائمة بذاتها، أو تكون فروعا لبنوك كبيرة ولكنها متخصصة في التمويل الأصغر وموطنة بمناطق ريفية. ففي حالة التخصص على أساس النشاط نجد: بنك التمويل الفلاحي، بنك الصناعات والحرف التقليدية، الخ. أما في حالة التخصص على أساس أسلوب التمويل فنجد: بنك القروض المصغرة، بنك المضاربة للتمويل الأصغر، بنك السّلَم والاستصناع، الخ.

وإذا ما اعتبرنا دمج الاتجاهين في التخصص، وهي الحالة الأكثر واقعية، نجد شبكة من مؤسسات التمويل الأصغر الجواري المتخصصة الممكن تواجدها في وسط ريفي كما يبين الشكل التالي:

شكل 3: شبكة مؤسسات التمويل الأصغر الجواري المتخصصة

غير أنه، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته بعض هذه المؤسسات عموما في الوسط الريفي، إلا أن الملاحظ أن جلها كان مركزا على صغار المقاولين الحضريين[4]، ويعزى ذلك في الواقع إلى جملة من الصعوبات والتحديات والمخاطر المقترنة بالاستثمار الريفي عموما. ولو ركزنا فقط على تلك التي لها الأثر المباشر على مؤسسات التمويل نشير إلى ما يلي:

- التشتت الجغرافي والبعد يجعلان من الوصول إلى الخدمات المالية وتطوير شبكة إقليمية في الوسط الريفي مكلفا، خاصة في حالة كثافة سكانية منخفضة وعزلة كبيرة[5].
- قساوة الطبيعة (التضاريس) والمناخ، وخاصة بالمناطق الجبلية، كثيرا ما يكون عائقان ومكلفان للمستثمرين الريفيين.
- نقص المؤهلات في الوسط الريفي، أو بالأحرى ضعف رأس المال الاجتماعي، والذي يرجع لأسباب تتعلق بسياسات التنمية الريفية، يعيق تطور النشاط الاستثماري، ولاسيما المبادرات المبدعة، وهو ما يجعل الطلب في سوق التمويل محدودا.
- التطور التكنولوجي يكاد يقضي على الصناعات والحرف التقليدية، المنتشرة غالبا على مستوى الأرياف، وهو ما يمثل تحديا صعبا للاستثمار الريفي.
- ينتج عن ضيق الأسواق المحلية تحمل تكاليف تبادل إضافية، حيث أن ذلك يفرض على المؤسسات تكثيف النشاط الإشهاري والبحث عن قنوات تسويقية خارج الفضاء الريفي.
- صعوبة التضاريس، خاصة بالمناطق الجبلية، يقتضي تأهيلا خاصا من المستثمر قبل إقامة مؤسسته، كما يتحمل المستثمر تكاليف إضافية نتيجة البعد عن الأسواق، وهو ما ينعكس سلبا على أسعار المنتجات (أسعار أقل تنافسية).

3- واقع التمويل الأصغر في الجزائر والمغرب من منظور التوزيع الإقليمي

ثمة خصائص مشتركة للتمويل الأصغر بكل من المغرب والجزائر عموما:

- بسبب هيمنة أنظمة القرض بالبلدين انحصر التمويل الأصغر فيهما في القروض المصغرة، وهذا الوضع ليس إلا صورة عن تواضع مستوى سوق التمويل البديل بالبلدين[6]، باعتبار أن نظام التمويل الأصغر ما هو سوى اشتقاق عن نظام التمويل.

- من ضمن أبرز الصعاب التي تواجه تطور التمويل الأصغر بالبلدين مشكلة الانتشار الجعرافي (الجوارية)، فعالية الأنظمة المصرفية وإحجام بعض الفئات عن التعامل مع القروض المصغرة لأسباب دينية.

- هناك مساع لتطوير نظام التمويل الأصغر كآلية لمكافحة البطالة والفقر، إن من حيث رفع حجم هذا النوع من التمويل أومن حيث تنويع مؤسساته، على غرار وضع معدلات فائدة ميسرة، أو إلغائها بالنسبة لبعض القروض لتتحملها خزينة الدولة، كما هو الحال مؤخرا في الجزائر[7].

- على العموم هناك تجاهلا لمؤسسات التمويل الأصغر غير البنكية وأساليب التمويل البديلة، على الرغم من التوجه الجديد بالمغرب نحو دعم التمويل البديل، بما فيه التمويل الأصغر، والذي على ضوئه تم إطلاق مشروع مؤسسة متخصصة في التمويل الأصغر "كسب" خلال الربع الأول من سنة 2013.

- على الرغم من استهداف الفئات معدومة الدخل، أو المحرومين من ذوي الدخل غير المستقر، إلا أن الاعتبارات الإقليمية، ولاسيما تلك المتعلقة بتنمية الأقاليم الريفية، في سياسات تطوير نظم التمويل الأصغر تحتاج إلى توطيد من خلال نصوص تشريعية وتنظيمية واضحة.

سنحاول في هذا العنصر من البحث تقديم صورة عن الجوارية والتمويل الأصغر، مركزين على ما يتعلق بالأقاليم الريفية. وفي هذا الصدد نعطي صورة عامة حول واقع هذا التمويل في كل من البلدين (الجزائر والمغرب)، ثم نشير إلى هياكل القرض المصغر في الجزائر بصفة عامة، وإلى تجربة "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة" (PPDRI) بوجه خاص، كما نشير، بالنسبة إلى المغرب، إلى تجربة "الأمانة"، باعتبارها المؤسسة الرائدة في مجال التمويل الأصغر بالمغرب، مركزين على دورها في الوسط الريفي المغربي.

3-1- تجربة التمويل الأصغر في الجزائر:

كانت بداية القروض المصغرة بالجزائر في سنة 1999 من خلال وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، التي أنشئت في سنة 1996[8]، حيث انطلقت في إطار الشبكة الاجتماعية (filet social) بهدف مكافحة الفقر ومساعدة الفئات الأكثر حرمانا، وتم في هذا الصدد إبرام اتفاقية مع البنك الوطني الجزائري (BNA). غير أن هذه البداية لم

ترق إلى مستوى الطموحات بسبب التعقيدات الإدارية، ولكنها كانت بداية هامة سمحت بالبحث عن آليات وتدابير أكثر فعالية.

إضافة إلى التمويل الأصغر الموجه للقطاع الفلاحي والتجديد الريفي، المنضوي في إطار سياسة التنمية الريفية، والذي سنركز عليه في هذا الجزء، هناك ثلاثة هياكل أساسية داعمة للقرض المصغر بالجزائر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) (أنشئت في 2004)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) (أنشئت في 1996) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)(أنشئ في 1994). ويجدر الذكر أن إنشاء هذه الهيئات جاء في إطار مكافحة البطالة ودعم التشغيل بوجه عام، فهي وإن كانت تمنح قروضا مصغرة، إلا أنه ليس من أولوياتها الجوارية والتنمية الريفية، أي أنها لها طابعا وطنيا.

يدار التمويل الأصغر في إطار هذه الهيئات الثلاث، والمتضمن القروض ومساعدات الدولة، من خلال نظامي التمويل الثنائي (صاحب المشروع–الوكالة) أو الثلاثي (صاحب المشروع–الوكالة–البنك)، والبنك هنا هو أحد البنوك االعمومية. وفي هذا الإطار يستفيد صاحب المشروع من مساعدة الدولة في حدود 30% من خلال "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"، المسند تسييره للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM). كما تم أيضا إنشاء "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" بغرض تغطية المخاطر الناجمة عن عدم سداد القروض البنكية[9].

عرفت تجربة القرض المصغر بالجزائر تطورا معتبرا، إن من حيث عدد المستفيدين منه وعدد المقاولات المنشأة وعدد مناصب الشغل المستحدثة، أو من حيث شموله لمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث كان مدخلا هاما في دعم المقاولاتية، وأنشئت على إثره عديد الوحدات والورشات. وفي هذا الإطار تم إلى غاية سنة 2012، عبر جهاز القرض المصغر، استحداث أزيد من 600 ألف منصب عمل وتقديم أزيد من ثلاثة ملايير دولار من القروض. أما على مستوى كل هيكل فنشير إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سمحت، منذ إنشائها وإلى غاية 2012، بتمويل إنشاء 300 ألف مؤسسة مصغرة (32 الف منها في قطاع الصناعات التقليدية)، وتوليد 100 ألف منصب شغل (منها 18% نساء)، كما ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بخلق

19 ألف مؤسسة مصغرة (إلى غاية 2011)، وساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بتقديم أزيد من 530 ألف قرض بدون فوائد (إلى غاية 2013) [10].

ودعما لهذا المسار، ومواجهة لمشكل البطالة المتزايدة، لاسيما في أوساط الشباب بمختلف مستوياتهم، قررت الحكومة في أوت 2013 (المرسوم التنفيذي رقم 13–286 في 2013/8/1) تخفيض معدلات الفائدة الممنوحة بعنوان القرض المصغر من البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 100%، بعدما كان 80%، أي أن الخزينة العمومية تتحمل الفائدة على القروض الصغرى كاملة.

وبالنظر إلى المكانة المحورية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر، وهي وكالة تقع تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لها 49 تنسيقية موزعة على كل الولايات (2 منها بالعاصمة)، مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، نقدم في ما يلي بعض البيانات الخاصة بهذا الهيكل منذ إنشائه إلى غاية نهاية سبتمبر 2013:

جدول 3: مؤشرات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013-09
إجمالي عدد السلف بدون فوائد	3329	25550	42781	84880	145614	197570	305181	451608	530703
عدد مناصب الشغل المستحدثة	4994	38325	64171	127320	218421	295587	456917	677412	796055
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية (إلى سبتمبر 2013)									493 924
عدد السلف بدون فوائد إنشاء مشروع (إلى سبتمبر 2013)									36 779

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من حيث توزيع القروض المتراكمة تشير بيانات الوكالة إلى أن 60,87% من المستفيدين هم نساء، و39,13% رجال، وأما التوزيع حسب القطاعات فهو كما يلي (إلى غاية سبتمبر 2013):

جدول 4: توزيع القروض حسب القطاعات للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (سبتمبر 2013)

	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعات تقليدية	تجارة
عدد القروض الممنوحة	85462	194574	45295	111693	93444	235
النسبة المئوية (%)	16,10	36,66	8,53	21,05	17,62	0,04

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ومن الواضح من هذا التوزيع أن قطاعي الصناعة والخدمات هما الأكثر استفادة من قروض الوكالة، غير أن قطاعي الفلاحة والصناعات التقليدية، وهما المرتبطان أكثر بالمناطق الريفية، يستفيدان أيضا وبصفة أساسية من برنامج التجديد الريفي (PRR). وهذا الأخير أرسيت له آلية هامة تتمثل فيما يعرف بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة. ونظرا لارتباطه المباشر بموضوعنا، أي الجوارية بالأقاليم الريفية، نحاول في ما يلي إبراز العناصر الأساسية لهذا البرنامج وأهم ما أنجز في إطاره.

يتعلق "المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة"(PPDRI)، الذي تم إطلاقه في 2002، على وجه الأولوية بالمجتمعات الريفية التي تعيش في مناطق متباعدة ومعزولة: قد يتعلق الأمر بالأسر أو مجموعة من الأشخاص (تجمعات، جمعيات، تعاونيات)[11]. ويمثل هذا المشروع آلية للتدخل قصد تحريك الأقاليم الريفية وإدماج الريفيين عبر الجوارية والمشاركة، وهو يندرج في إطار برنامج دعم التجديد الريفي.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هذه ترتكز على قاعدة ثلاثية الأبعاد كما يبين الشكل التالي:

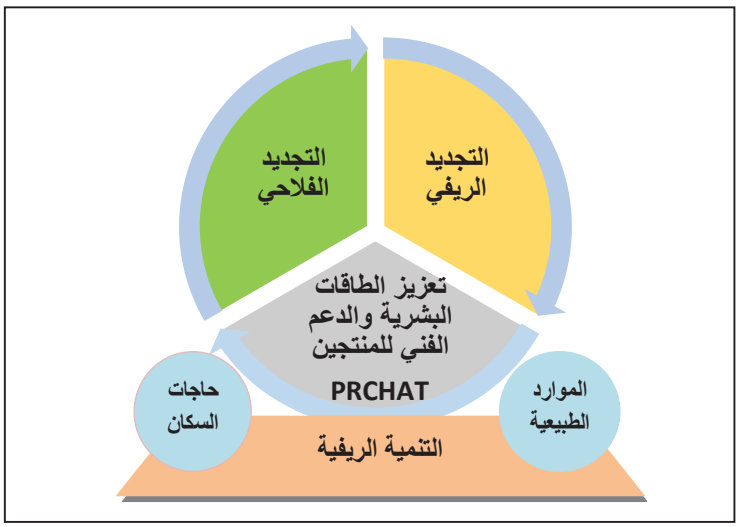

شكل 4: أبعاد سياسة التجديد الفلاحي والريفي بالجزائر

هناك أربعة محاور كبرى لهذه المشاريع الجوارية:

- **المحور الأول: عصرنة القرى والقصور**، والغاية منه تحسين ظروف المعيشة في الأوساط الريفية. وتتم عبر برامج ترميم القرى والقصور (القصور تسمية خاصة بالجنوب)، شبكات الطرقات المياه والكهرباء والغاز وغيرها.
- **المحور الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي**، ويشمل مختلف الأنشطة بالفضاءات الريفية: الفلاحة، الصناعات التقليدية والحرفية، السياحة، المقاولات الصغيرة والمتوسطة وغير ذلك.
- **المحور الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية**، بما تتضمن من مساحات زراعية وغابات وجبال وموارد مائية وواحات وغيرها.
- **المحور الرابع: حماية وتثمين التراث الريفي المادي والمعنوي**، كالمنتجات المحلية، المباني والمعالم التراثية، المواقع الثقافية والتاريخية والتظاهرات الثقافية المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن تصميم وتنفيذ هذه المشاريع الجوارية الخاصة بالتنمية الريفية (PPDRI) يتمان باعتماد أسلوب اللامركزية، حيث إنها موزعة على الولايات،

وكل ولاية لها برنامجها الخاص بما يوافق طبيعتها وأولوياتها (عدد البلديات الريفية، طبيعة الأنشطة، ..). وفي هذا الصدد تم توقيع عقود نجاعة (contrats de performance) في حفل توقيع خلال الفترة 14-22 يناير 2009 ما بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (ممثلة في الأمين العام للوزارة) من جهة، والولايات (ممثلة في مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات) من جهة ثانية، حيث حددت أهداف كل ولاية في أفق 2014. وللإشارة فإن عقود النجاعة هذه تتضمن عقدين: عقد التجديد الفلاحي وعقد التجديد الريفي. ويتم تقييم عقود النجاعة كل ثلاثة أشهر، كان آخرها (عند كتابة هذا البحث) الدورة التقييمية الثلاثية التاسعة عشر في نوفمبر 2013.

تشير الحصيلة الأخيرة (الثلاثي الأخير 2013) لتقييم عقود النجاعة الخاصة ببرنامج الدعم الريفي إلى ما يلي[12]:

شكل 5: وضعية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة 2009-2013

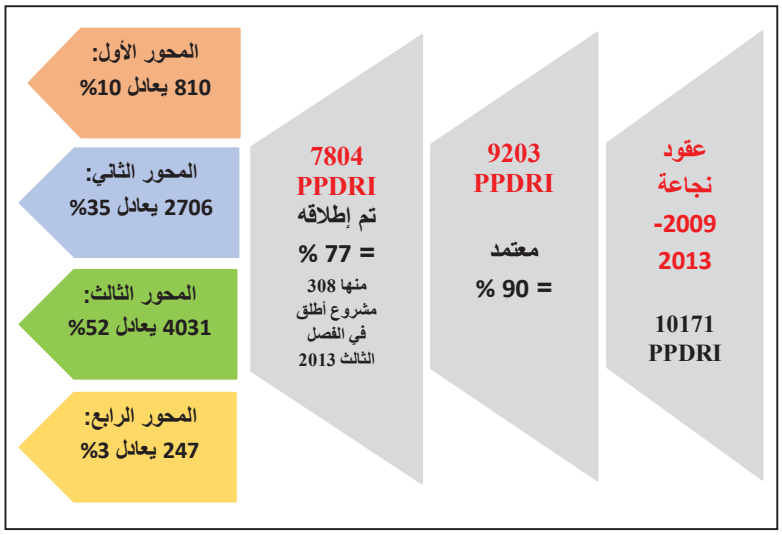

Source : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, 19e Réunion d'évaluation des cadres, 10/11/2013, p12

وإلى غاية الثلاثي الثالث من سنة 2013 كان عدد المستفيدين من برنامج المشاريع الجوارية كما يلي:

جدول 5: المقدر والمحقق من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية– نوفمبر2013

المستفيد	المشاريع المنتهية إلى غاية 2013/11/10
بلديات	1426
أماكن	7626
أسر	1 031 000
سكان	5 400000

Source : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, op. cit., p13

ومن المهم هنا أن نشير إلى التوزيع الإقليمي لهذه المشاريع، والمجسدة في عقود النجاعة، قصد إبراز مدى التوازن الإقليمي في سياسة التنمية الريفية. وفي هذا الصدد تدلنا بيانات الفترة 2009-2013 على ما يلي:

جدول 6: التوزيع الإقليمي للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية2009-2013

	عدد الولايات	عقود النجاعة 2009-2013		المشاريع التي تم إطلاقها	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
شمال	25	4668	%46	4029	%52
هضاب عليا	14	4096	%40	2929	%37
جنوب	9	1407	%14	846	%11
مجموع	48	10171	%100	7804	%100

Source : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, op. cit., p15

ويتجلى من هذا التوزيع الإقليمي أن الشمال، الذي لا تتجاوز مساحته 4% من المساحة الإجمالية، يستحوذ على أكثر من نصف المشاريع الجوارية، في حين أن أقاليم

الهضاب العليا وأقاليم الجنوب، التي يفترض أن تستحوذ على القدر الأكبر من هذه المشاريع، باعتبار طبيعتها الريفية، حيث جلها مناطق ريفية، أقل حظا في هذا البرنامج. مع التذكير هنا أن حوالي 65% من السكان يقطنون بالشمال وحوالي 28% يقطنون بالهضاب العليا والباقي بالجنوب.

وهكذا، وعلى الرغم مما حققته هذه المشاريع الجوارية في مجال النهوض بالمجتمعات الريفية وخلق الديناميكية فيها، إلا أنه ينبغي مراجعة اتجاه عقود النجاعة هذه من منظور التوزيع الإقليمي. فثمة أماكن (Localités)ضمن أقاليم الهضاب العليا والجنوب، وجلها ريفية وفلاحية، تكاد لم تستفد تماما من هذه المشاريع، وظلت خارج نطاق الجوارية، وهو ما يعزز في الواقع الاختلال الحاصل في التوزيع الديمغرافي ويعمق من ظاهرة النزوح الريفي.

إن تقييم فعالية هذه السياسة التنموية، الموجهة أصلا للمناطق الريفية، يستدعي بالضرورة تمحيصا وصقلا يراعى فيه بالأساس الاعتبار الإقليمي، فمؤشر الجوارية هو أهم مؤشر لهذه الفعالية، وهو لا يُدل عنه بأرقام إجمالية صماء، وبالتالي لابد من مراجعة الوضعية بالرجوع إلى توزيع المشاريع على مستوى الولايات، ولكن ذلك ليس مجالنا هنا.

أما من حيث الجوارية التمويلية فنشير إلى أن عقود النجاعة تتيح للمستفيدين منها التمويل والمرافقة معا، ونتحدث هنا عن تمويل أصغر، وذلك في مجالي الفلاحة والمشاريع الريفية المختلفة (هناك صناديق متعددة باختلاف مجالات النشاط). وفي هذا الإطار أنشئت عدة وحدات فردية وعائلية مصغرة، مستفيدة من دعم البرنامج، ومن ضمن الأنشطة نذكر: غرس الأشجار المثمرة (الزيتون، النخيل، ..)، تربية المواشي والنحل، وغيرها من المشاريع الصغرى الريفية (الحرف والصناعات التقليدية على وجه الخصوص).

وعلى وجه العموم، وفي إطار تقييم فعالية آليات التمويل الأصغر، سواء في ظل الوكالات السالفة الذكر، أو في ظل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، لابد من التركيز على المعالجة الاقتصادية، بدلا من الهيمنة الحالية للمعالجة الاجتماعية، هذا إلى جانب

فتح أفق التمويل من حيث مصادره وأساليبه، فحصر هذا التمويل في نطاق الدولة والبنوك العمومية تضييق لا مبرر له.

3-2- تجربة التمويل الأصغر في المغرب:

كانت بداية التمويل الأصغر بالمغرب في منتصف التسعينيات عن طريق الحكومة المغربية ومانحين دوليين، قبل أن تتم هيكلة هذا القطاع في صورة جمعيات متخصصة (القروض الصغرى الجمعوية). ويعد سوق التمويل الأصغر بالمغرب من ضمن أكبر الأسواق على المستوى العربي والإفريقي. فإلى غاية سنة 2012 خدم القطاع حوالي 800 000 الف زبون، بما يمثل 5 مليار درهم من القروض (447 مليون يورو)، واستحدث 6000 منصب شغل مباشر ومليون منصب شغل غير مباشر ولّد من طرف المستفيدين[13]. وتتولى التمويل الأصغر بالمغرب 13 جمعية متخصصة، وهناك فيدرالية وطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM)، وهذه الجمعيات(AMC) تجسد مؤسسات التمويل الأصغر وفقا للتشريع المغربي، بما فيها فرع الجمعيةالسعوديةبابرزق جميل بالمغرب[14]. وإضافة إلى منحها للقروض الصغرى، يسمح أيضا لجمعيات القرض الأصغر بالقيام بمختلف الأنشطة ذات العلاقة كالتكوين وتقديم الاستشارات والمساعدات الفنية[15].

في ما يلي بيانات حول تطور سوق التمويل الأصغر بالمغرب 2003-2012:

تدلنا بيانات الجدول رقم 7 عن تطور معتبر في التمويل الأصغر، إن من حيث عدد الزبائن أو من حيث حجم القروض الإجمالي ومتوسط القرض. فما بين 2003 و2012 تضاعف عدد الزبائن النشطين تقريبا بثلاث مرات، كما تضاعف حجم إجمالي القروض بأكثر من 7 أضعاف، كما إن نسبة القروض الموجهة لمناطق ريفية هي في حدود 40%، وبلغت نسبة 45% و44% في سنتي 2008 و2010 على الترتيب.

جدول 7 : تطور سوق التمويل الأصغر بالمغرب 2003-2012

	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الزبائن النشطين	307,523	631,068	1,353,074	1,282,721	924,966	812,500	790.700	808.112
المبلغ الإجمالي للقروض (مليون درهم)	537	1555	5598	5689	4865	4742	4577	4601
متوسط القرض	1747	2464	4138	4436	5261	5836	5739	5694
حضري	50.22%	57.41%	55.35%	49.03%	57.39%	40%	63.6%(*)	-
شبه حضري	15.95%	10.77%	2.05%	5.35%	4.45%	16%	-	-
ريفي	33.66%	26.42%	42.61%	44.99%	38.04%	44%	36.4%(*)	-
نساء %	75.58%	65%	63.94%	64%	-	-	-	-
عدد المستخدمين	1339	2562	6700	6663	5534	4703	-	-
عدد الأعوان في الميدان	1057	2180	5150	5869	3736	3833	-	-
عدد الإطارات والموظفين خارج الميدان	282	382	1550	794	1798	870	-	-

Source : Divers bilans de la Fédération nationale des associations de microcrédit (FNAM)
(*) d'après la revue Aujourd'hui le Maroc, www.aujourdhui.ma, Le 16/10/2012 N° : 2787

تعد جمعية الأمانة لإنعاش المقاولات الصغرى[16]، المعروفة بتسمية "الأمانة" (Al Amana)، إحدى الجمعيات الرائدة في مجال القروض الصغرى بالمغرب، بل وعلى المستوى العربي والعالمي، فهي تعد من ضمن أفضل المائة مؤسسة تمويل أصغر في العالم، ومن ضمن الست مؤسسات التمويل الأصغر العربية في تصنيف *Mix*[1]، وتمثل نحو ربع إجمالي التمويل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، كما إن امتداد شبكة فروعها، الممثلة في 502 نقطة خدمة (منها 37 متنقلة)، يشكل في الواقع تجسيدا للجوارية (227 مدينة و191 منطقة ريفية).

وباعتبار هذه المكانة الرائدة لجمعية "الأمانة" في مجال القروض الصغرى، نقدم في ما يلي تطور بعض المؤشرات ذات الصبغة "الإقليمية" الخاصة بهذه الجمعية خلال

[1] Microfinance Information Exchange

الأربع سنوات الأخيرة، كحالة عن الجوارية المتوقعة من مؤسسات التمويل الأصغر بوجه عام[17]:

جدول 8: تطور مؤشرات "الإقليمية" لجمعية الأمانة–المغرب 2009–ماي2013

	2009	2010	2011	2012	ماي **2013**
عدد نقاط البيع/ريفي	191	191	193	189	187
عدد نقاط البيع/حضري	221	225	244	256	260
الشبابيك المتنقلة	29	29	29	56	56
إجمالي الشبكة	441	445	466	501	503
% نسبة عدد نقاط البيع/ريفي	**%43,3**	**%42,9**	**%41,4**	**%37,7**	**%37,2**
عدد الفروض النشطة/ريفي	205695	117564	143674	145966	148102
عدد الفروض النشطة/حضري	201506	222363	152780	161308	167496
% عدد الفروض النشطة/ريفي	**%50,5**	**%34.5**	**%48,5**	**%47,5**	**%46,9**

Source : Données issues du tableau de bord d'Al Amana, AmaNews, Lettre d'information d'Al Amana, N°217/2013, p8

ومما يلاحظ من هذه البيانات أن التواجد في المناطق الريفية معتبر (في حدود 40%)، ومع ذلك يبقى أقل من المتوقع بالنظر إلى الغاية الأصلية للمالية الجزئية، المتمثلة في تمكين الفقراء، وهم الأكثر بالمناطق الريفية، ولذلك ظل مؤشر الريفية من أبرز مؤشرات الفعالية بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر. وفي هذا الصدد من المهم العمل على تجسيد مدلول الجوارية بالأوساط الريفية من طرف تلك الجمعيات، وجمعية الأمانة كرائدة في هذا المجال.

4- اقتراح آلية للتمويل الجواري الريفي قائمة على التمويل الأصغر المباشر: مؤسسات المضاربة المحلية

يتضمن هذا المقترح تشجيع إنشاء مؤسسات مالية بالمناطق الريفية تتولى عمليات التمويل الأصغر المباشر لصغار الفلاحين والمستثمرين والورشات المنزلية وغيرها من المشروعات الصغيرة أو الصغرى، الفردية منها والجماعية، الموطنة في أوساط ريفية، من خلال أسلوب المضاربة. والمضاربة، كما هو معروف، عقد ما بين طرفين أحدهما يقدم المال، وهو في هذه الحالة مؤسسة أو مصرف المضاربة الريفي، وطرف يقدم الجهد والخبرة، ويسمى المضارب.

ويغض النظر عن شكل مؤسسة المضاربة هذه، سواء كانت بنكا محليا مستقلا، أو فرعا بنكيا، وبالتالي فهو يقبل الودائع ويقدم مختلف الخدمات المصرفية، أو تأسست هذه المؤسسة في صورة جمعية يسمح لها بممارسة التمويل الأصغر عن طريق المضاربة والمشاركة في المشروعات، فإن الغاية الأساسية هو ضمان تمويل تضامني لأفراد أو جماعات يصعب عليها الوصول إلى التمويل المصرفي التقليدي.

يستند مقترحنا هذا إلى المبررات الآتية:

- توسيع نطاق سوق التمويل الأصغر المنحصر في أسلوب القروض، الذي طالما ظل يشكل عائقا أمام عديد المبادرين والعائلات، ليس فحسب بسبب صعوبة توفير الضمانات المطلوبة مقابل الحصول على القروض، ولكن أساسا لاعتبارات دينية تركت الكثير مستنكفين عن الاقتراض البنكي على أساس الفائدة.
- التمويل المباشر من خلال صيغة المضاربة لا يشترط فيه توفير ضمانات كما هو الحال في القروض المصرفية، حيث إن مؤسسة المضاربة تكون شريكة للمستثمر في السراء والضراء، أي في الربح والخسارة.
- أسلوب المضاربة يتيح فرصا أكبر لنجاح المشروع الممول، خاصة في ظل توفير المرافقة والاستشارة من طرف المصرف، إذ أن صاحب المشروع مطالب بإرجاع

رأس المال مع نسبة من الربح متفق عليها مسبقا، كما إن المصرف مطالب بمتابعة سير المشروع عن كثب[18].

يمكن أن يتدخل مصرف المضاربة للتمويل الأصغر على مستوى شتى مجالات الأنشطة (تجارة، فلاحة، صناعة، حرف وصناعات تقليدية، ..). وحيث إن الأصل في المضاربة توفير رأس المال، فإن تدخلات المصرف يمكن أن تشمل مختلف مراحل المشروع: رأس مال الإنشاء، رأس مال التجديد والتوسع، ورأس مال إعادة النهوض.

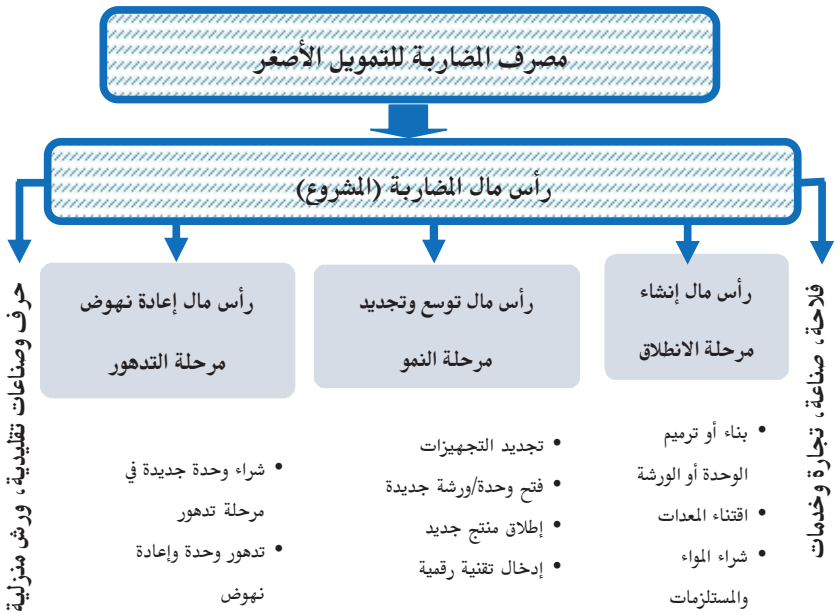

شكل 6: مجالات تدخل مصرف المضاربة للتمويل الأصغر

وفي الواقع نحن الآن بصدد مضاربة مقيدة من حيث النشاط، حيث إن المصرف يقدم التمويل لنشاط محدد، بغض النظر عن مرحلة حياة المشروع. والعلاقة ما بين صاحب الأموال والمضارب هي علاقة مباشرة مكرسة في عقد المضاربة، بما يتضمنه من بنود وتمويل مباشر لرأس مال النشاط. ولكن يمكن استفادة صاحب المشروع من الخبرة والمرافقة الفنية والإدارية من المصرف. وعلاقة الشراكة هذه تترجم في الحقيقة بالتحام بين المال والعمل مؤداها الحرص والكفاءة والنجاح.

إن تواجد مؤسسات تمويل أصغر مباشر في المجتمعات الريفية، على غرار مصرف المضاربة أو مصرف المشاركة، يجسد جوارية تمويلية مناسبة للوسط الريفي المغاربي، ليس فحسب من المنظور القيمي، ولكن أيضا من منظور متطلبات القروض المصرفية وصعوبة الوصول إليها من طرف الريفيين. وهذا الدور يمكن طبعا أن تؤديه جمعيات التمويل الأصغر أو أية هياكل أخرى في هذا المجال.

غير أنه لا ينبغي أن نغفل الإطار العام لممارسة هذا الأسلوب من التمويل، إذ لابد من إيجاد إطار تنظيمي وتشريعي لعمل مصرف المضاربة الأصغر، وهو أمر أساسي لتنظيم العلاقات وتقليل المخاطر. ولا يخفى في هذا الصدد أن أسلوبي المضاربة والمشاركة، المرتبطين أساسا بالصيرفة الإسلامية، ما يزالان مستنكف عنهما من قبل المصارف الإسلامية القائمة بسبب المخاطر المرتبطة بهما من ناحية، وغياب الإطار التشريعي المنظم لهما من ناحية ثانية. ولو أن المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر تكون قليلة نسبيا، ولاسيما في تلك المجتمعات المحلية التي تسودها عموما شبكة من الضوابط والقيم.

وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى أن سوق التمويل الإسلامي الأصغر عموما ما يزال محدودا وبحاجة إلى جهود لتطويره. فوفقا لتقرير صادر عن مؤسسة Thomson Reuters لسنة 2013 فإن حصةأصول التمويل الإسلامي الأصغر (Microfinance)، والمقدرة بـ 628 مليون دولار، لا تمثل سوى 0,8% من حجم سوق التمويل الأصغر العالمي المقدر بـ 78 مليار دولار (2011)[19]، وهذا ما يستدعي جهودا معتبرة في سبيل تنمية هذا النمط من التمويل.

وفضلا عن هذا الوضع العام، تشير البيانات إلى تطور سوق التمويل الإسلامي بالدول المغاربية على وجه الخصوص ما يزال دون المستوى، مقارنة بدول منظمة التعاون الإسلامي، بل حتى مقارنة مع بعض الدول الأوروبية كالمملكة المتحدة، التي بلغت فيها قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 19 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 2% من إجمالي هذه الأصول، في حين أن الدولالمغاربية الخمس مجتمعة تتشارك مع عدة دول أخرى من منظمة التعاون الإسلامي فيما نسبته 3.9% من إجمالي الأصول، في

الوقت الذي نجد فيه الأصول المالية الإسلامية في ماليزيا مثلا تمثل 12,3% وفي قطر 5,3%من إجمالي أصول المالية الإسلامية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي [20].

وهكذا، ومن أجل قيام مصارف المضاربة للتمويل الأصغر بفعالية، تتعين مشاركة كل الأطراف الفاعلة في إيجاد المناخ الملائم لعمله، وتتمثل هذه الأطراف بالأساس في: الدولة، أصحاب الأموال، أصحاب المشاريع، المجتمع المحلي.

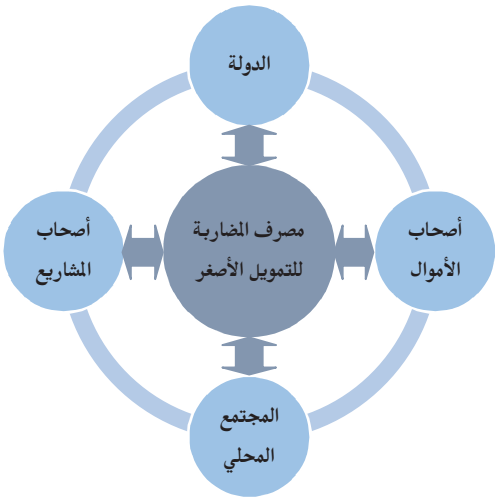

شكل 7: الأطراف الداعمة لنجاح مصرف المضاربة للتمويل الأصغر

فالدولة لها السلطة لوضع التشريعات والتنظيمات وتنفيذ الأحكام من ناحية، وتقديم الدعم والتحفيز لمثل هذه المصارف، وأصحاب الأموال لابد من اقتحامهم للمخاطر في ظل تمويل تضامني، أما أصحاب المشاريع فعليهم بالجدية والانضباط، بينما يلعب المجتمع المحلي دور الوعاء بما يتضمنه من تكريس للقيم والأعراف النبيلة.

خاتمة:

مما تقدم من هذا البحث يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

– يشكل دعم الاستثمار المحلي في المجتمعات الريفية المنطلق الحقيقي لمكافحة الفقر والبطالة في الوسط الريفي.

– تعد الهياكل الجوارية للتمويل الأصغر أحد المداخل الضرورية لتحريك الأقاليم الريفية وبعث الاستثمارات المحلية.

– هياكل التمويل الأصغر هي نظام جزئي ضمن شبكة من الهياكل الجوارية، تشكل في مجموعها نظاما متكاملا للجوارية.

– يمكن مصرف المضاربة للتمويل الأصغر، في حالة توفر إطار ملائم لعمله، أن يلعب دورا فاعلا في تنشيط الاستثمارات ودفع المقاولاتية الصغرى بالوسط الريفي.

– ما يزال الريف المغاربي في عمومه يعاني الفقر والحرمان، ويمكن تفعيل الجوارية التمويلية وآليات التمويل الأصغر المباشر أن يساعد في مكافحة هذا الوضع.

الهوامش

[1] يضم مؤشر الفقر البشري HPI، الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، HPI-1 وHPI-2. يحسب مؤشر الفقر البشري1 (HPI-1)، المكيف للبلدان الفقيرة، على أساس ثلاث متغيرات: مخاطر الموت قبل 40 سنة؛ معدل الأمية لدى البالغين؛ ظروف المعيشة، والتي تقاس بـ: الوصول إلى خدمات الصحة، الوصول إلى الماء الشروب، نقص التغذية لدى الأطفال الأقل من خمس سنوات. في حين يحسب مؤشر الفقر البشري2 (HPI-2)،المكيف للبلدان الغنية، على أساس التوفيق بين أربعة مؤشرات: مؤشر الحياة (مخاطر الموت قبل 60 سنة)؛ مؤشر التعليم (معدل عدم القراءة لدى البالغين)، مؤشر ظروف المعيشة؛ ومؤشر الحرمان (معدل البطالة منذ أكثر من 12 شهرا).

[2] Sébastien Boyé, Jérémy Hajdenberg, Christine Poursat,Le guide de la microfinance : Microcrédit et épargne pour le développement, Editions d'Organisation, Paris, 2006, p48

[3] Baromètre de la microfinance 2010. L'étude a été élaborée sur la base d'échantillon des 1193 IMF reportant au MIX Market en 2010 (Microfinance Information eXchange).

[4] Sébastien Boyé, Jérémy Hajdenberg, Christine Poursat, Le guide de la microfinance : Microcrédit et épargne pour le développement, Éditions d'Organisation, Paris, 2006, p24

[5] Une « Microfinance rurale » est-elle possible?, Synthèse de l'atelier Finances rurales de la Conférence internationale de Paris pour l'année du microcrédit, 21 juin 2005

[6] راجع: رحيم حسين، زنكري ميلود، "الصناعة المصرفية الإسلامية في دول المغرب العربي: الواقع والتحديات وسبل التطوير"، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء – الأردن، 24 - 25 نيسان/ابريل 2013م

[7] المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 2011/03/22 والمعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 13-173 المؤرخ في 2013/04/25، الذي تم فيه رفع مبلغ القرض المصغر بدون فوائد من 10000 دينار إلى 250000 دينار بالنسبة لعشر ولايات بالجنوب الجزائري.

[8] Décret exécutif N°96-232 du 29 juin 1996.

[9] راجع في هذا الصدد النصوص الأساسية المنظمة للقرض المصغر بالجزائر، وعلى وجه الخصوص:

- مرسوم رئاسي رقم 04-13 في 22 يناير 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-15 في 22 يناير 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11-134 المؤرخ في 22 مارس 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-16 في 22 يناير 2004 والمتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-02 المؤرخ في 3 يناير 2005.
- مرسوم رئاسي رقم 11-133 في 22 مارس 2011 يتعلق بجهاز القرض المصغر.
- مرسوم تنفيذي رقم 13-286 في 1 أغشت 2013 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 يناير 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.

[10] بيانات مستقاة من منشورات الوكالات المذكورة.

[11] Ministre Délégué Chargé du Développement Rural, http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/lexique.htm

[12] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, 19e Réunion d'évaluation des cadres, 10/11/2013

[13] D'après un article de Christelle Marot, « Au Maroc, la microfinance vise 3 millions de bénéficiaires », in : http://www.econostrum.info/Au-Maroc-la-microfinance-vise-3-millions-de-beneficiaires_a12157.html, Consulé le 06/12/2013.

[14] Voir siteweb : http://babrizqjameel.com

[15] ظهير رقم 1-99-16 المؤرخ في 5 فبراير 1999 المتضمن القانون 18-97 المتعلق بالقرض الأصغر

[16] تأسست جمعية "الأمانة" في 13 فبراير 1997 واعتمدت كجمعية قرض أصغر من طرف وزارة المالية في 31 مارس 2000.

[17] AmaNews, Lettre d'information d'Al Amana, N°217/2013

[18] المتابعة هنا لا تعني التدخل، لأن أصل المضاربة فصل رأس المال عن العمل، ولكن من حق البنك المطالبة بتقارير دورية وإجراء معاينات ميدانية للتحقق من حسن سير المشروع.

[19] State of the global Islamic economy, report Thomson Reuters 2013, p59

[20] Pour plus de détails voir:
- Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Islamic Finance in OIC Member Countries, Ankara, Turkey May 2012
-The Banker, Top 500 islamic Financial Institutions Research Findings, Financial Times Business, London, Nouvember 2011